



تقرير المؤشرات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة لشهر أكتوبر 2014

1- المؤشرات السكانية والديموغرافية

النسبة	العدد بالألف	
40,2%	707,52	الأطفال دون 15
55,4%	975,04	الشباب من 15-60
4,4%	77,44	المسنون فوق 60
2,34%	39,7	الأشخاص ذوي الإعاقة
1,4%	24,82	الأيتام
	3,019	وقوعات الطلاق

النسبة	الأفراد بالألف	
	1760	عدد السكان
65%	1144	عدد اللاجئين
35%	616	عدد غير اللاجئين
22,1%	389	الفقر المدقع ¹
38,8%	683	الفقر المطلق ²
57%	1003	انعدام الأمن الغذائي ³

المصدر: كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي 2013 ، وبيانات الأيتام من خلال مسح الأيتام التي قامت به الوزارة في 2013

2. مقارنة بين برامج الوزارة لشهر يونيو - 2014 وبرامج الوزارة لشهر سبتمبر - 2014

القطاع	المؤشر	سبتمبر - 2014		أكتوبر - 2014		الاحتياج العاجل	
		أسر	أفراد	أسر	أفراد	أسر	أفراد
الحماية ¹	المساعدات النقدية	68927	436023	71185	441656	1564	7820
	المساعدات الحكومية الطارئة	0	0	0	58	1000	6000
	المساعدات التموينية الدورية	20021	85000	20021	85000	0	0
	القوائم الشرائية	50000	300000	0	0	60000	350000
	المساعدات التموينية الطارئة	2866	14330	8574	42870	10000	50000
	ترميم منازل الفقراء	0	0	0	0	1530	9180
	التمكين الاقتصادي	30	150	34	170	1200	6000
الطفولة	رعاية الطفولة (الحليب واللمبرز)	0	0	500	1500	240	300
	برنامج التواءم	26	86	37	107	-	-
	الدعم النفسي للأطفال في ظروف صعبة	0	0	0	0	-	64000
	رعاية الأيتام	0	0	0	1950	-	1950
الرعاية	الأحداث في مؤسسة الربيع	0	66	0	55	-	-
	الأدوات المساعدة لذوي الإعاقة	0	0	0	0	0	500-250
	مراكز التدريب المهني	0	730	0	771	-	-
	نزيلات بيت الأمان	0	15	0	10	-	-
المرأة	مراكز تمكين المرأة	0	9000	0	2000	-	-

¹ خط الفقر المدقع: وقد تم إعداده من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بطريقة تعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكول والملابس والمسكن.

² خط الفقر المطلق: وقد تم إعداده من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والمفروشات وغيرها من مستلزمات المنزل.

³ انعدام الأمن الغذائي: عدم القدرة الفيزيائية والاقتصادية لجميع الناس وفي جميع الأوقات الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة.



تقرير الوضع الاجتماعي في قطاع غزة لشهر أكتوبر 2014

السياق العام:

يعيش قطاع غزة أوضاعاً اقتصادياً صعبة في أعقاب الحرب الأخيرة على القطاع والتي استمرت لمدة 51 يوم وخلفت آلاف القتلى والجرحى، وما يقرب من نصف مليون نسمة من النازحين خلال العدوان منهم 110 شخص ما يزالوا بدون مأوى، وخسائر بمليارات الدولارات، يضاف إلى ذلك الإغلاق التام لمعبر رفح والذي حرم آلاف المرضى من السفر للعلاج في الخارج وكذلك وقف حائلاً أمام التحاق آلاف الطلبة بجامعاتهم في الخارج، وما يزيد الأمر صعوبة حالة عدم اليقين التي يعيشها المواطن الفلسطيني نتيجة لخوفه من تجدد العدوان الإسرائيلي وتعثر إتمام المصالحة الفلسطيني، وفشل حكومة الوفاق الوطني في الإيفاء بمتطلبات إعادة إعمار غزة، أو حل مشكلة موظفي قطاع غزة التي ما زالت عالقة، والبطء الذي تمارسه المؤسسات الدولية المسؤولة عن إعادة الإعمار، كل ذلك يلقي بظلاله على مؤشرات الفقر حيث بلغت نسبة الفقر حوالي 50%، ونسبة البطالة والتي وصلت لحوالي 45% وفق ما ورد في خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة التي قدمت في شهر تشرين أول من العام 2014 ولم يتم إنجاز أي من بنود هذه الخطة.

ما سبق تسبب فيتعامل وزارة الشؤون الاجتماعية وفق اللائحة التنظيمية الخاصة بما على رعاية سبعة فئات وهي (الفقراء - رعاية المسنين - النهوض بالمرأة - رعاية الأحداث - رعاية الأطفال في ظروف صعبة - رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة)، والظروف الحالية تلقي بظلالها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة والذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم يتسبب زيادة مضطردة في طالبي الخدمات الاجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة والتي تقف عاجزة عن تلبية الكثير من طلبات الأسر الفقيرة مثل توفير نفقات العلاج أو ترميم بيوت الأسر الفقيرة أو توفير الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تسببت الحرب الأخيرة بإعاقتهم نظراً لعدم توفير الوزارة في حكومة الوفاق الوطني أي من الميزانيات التشغيلية اللازمة لأداء الوزارة لعمليها بالشكل المطلوب، وسوف يعرض التقرير الحالي تحليلاً مبسطاً للواقع الاجتماعي وواقع عمل وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة خلال شهر أكتوبر من خلال التقرير الشهري للإدارات العامة الرئيسية بالوزارة (الحماية الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية، الأسرة والطفولة، المرأة، الشؤون المالية والإدارية) والمقارنة بين الأرقام في شهر سبتمبر 2014 و شهر أكتوبر 2014 وكذلك البيانات المنشورة من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية حول قطاع غزة.

أولاً: برامج الحماية الاجتماعية

1. المساعدات النقدية:

بلغ عدد الأسر المقدرة للاستفادة من دفعة شهر ديسمبر 2014 حوالي 71185 أسرة بواقع 441656 فرد أي حوالي ربع سكان قطاع غزة، في حين بلغ عدد الأسر المستفيدة من دفعة شهر سبتمبر 2014 حوالي 68927 بواقع 436023، أي بزيادة تصل لحوالي 3,27%، وعند مقارنة أعداد المستفيدين من دفعة ديسمبر 2013 ودفعة ديسمبر 2014 سنجد أن عدد المستفيدين من برنامج المساعدات النقدية نما بنسبة 17,14%، وهذه الأرقام تعكس الوضع الاجتماعي الصعب الذي تعيشه الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، وحتى المبالغ التي يتم دفعها من خلال هذه البرامج هي مبالغ قليل مقارنة بمستويات المعيشة حيث تحتاج الأسر المكونة من 5 أفراد (2



بالعين و 3 أطفال) مبلغ شهري يقدر بأكثر من 1700 شيكل حتى تعيش فوق خط الفقر المدقع، في حين تحصل الأسرة من برنامج المساعدات النقدية على مبلغ يتراوح بين 250-600 شيكل شهرياً، أي أن المبالغ المقدمة والمساعدات التي تحصل عليها الأسر والعمل المؤقت الذي ربما يحصل عليه رب الأسرة لأيام معدودة في الشهر ربما لا تغطي نصف المبلغ الذي تحتاجه الأسرة لتتخطى خط الفقر المدقع.

2. برنامج المساعدات الحكومية الطارئة:

يخدم البرنامج الحالات الإنسانية العاجلة التي تتطلب إغاثة ومساعدة سريعة وتتنوع هذه المساعدات بين مساعدات صحية مثل (تكاليف العلاج، شراء أدوية، بدل مواصلات للعلاج، أطفال أنابيب) ومساعدات اجتماعية (بدل إيجار، توائم، حرائق، والغارمين) ومساعدات لشراء الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة وبعض الحالات الاستثنائية الطارئة، وهذا البرنامج متوقف حالياً في قطاع غزة لعدم تحمل حكومة التوافق الفلسطينية مسؤولياتها في القطاع، وتشير الأرقام أن حوالي 6000 حالة ما زالت تنتظر صرف مستحقاتها. إلا أن برنامج الإفراج عن الموقوفين على ذمم مالية تم تفعيله وبجهود دائرة تنمية المجتمع المحلي بالإدارة العامة للتنمية والتخطيط وتمويل كريم من قافلة أميال من الابتسامات حيث تم الإفراج عن 18 موقوف خلال شهر أكتوبر وتم تجهيز ملفات 40 موقوف للإفراج عنهم في شهر نوفمبر 2014.

3. القسائم الشرائية:

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعديد من الجمعيات المحلية بالتنسيق مع الأوكسفام وتمويل من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف بتوزيع 50 ألف قسيمة شرائية قيمتها الشهرية حوالي 240 شيكل ولمدة ثلاثة أشهر (يوليو- أغسطس- سبتمبر) من العام 2014 وذلك أثناء وبعد الحرب على غزة، ثم تم إيقاف البرنامج لتحديد المعايير اللازمة له في مرحلة الانعاش المبكر التي تلت الحرب ولم يتم حتى الآن استئناف هذه البرنامج مع العلم أن الوضع الاقتصادي لحوالي 60 ألف أسرة في قطاع غزة أي حوالي ربع السكان لم يتعاف من جراء الحرب وهم بحاجة ماسة لإعادة برنامج القسائم الشرائية للعمل من جديد ولمدة 6 شهور في حال تم البدء بإعادة الإعمار الذي ما زال متعثراً.

4. المساعدات التموينية:

حيث يستفيد من المساعدات التموينية الدورية الممولة من برنامج الأغذية العالمي للأسر غير اللاجئة حوالي 20021 أسرة بواقع 85000 فرد، كما أن حوالي مليون فلسطيني آخري في قطاع غزة يتلقون مساعدات تموينية من الأونروا ومؤسسات دولية أخرى مما يعني أن حوالي 60% من سكان قطاع غزة يتلقون مساعدات تموينية دورية، ويتم حالياً دراسة التحول من مساعدات الطعام إلى القسائم الشرائية لما تعود به بالنفع على الاقتصادي المحلي،

5. ترميم بيوت الأسر الفقيرة:

أطلقت الوزارة في العام 2013 مشروع ترميم بيوت الأسر الفقيرة والذي لاقى ترحيب من المؤسسات المحلية والدولية وقد تم ترميم وإعادة بناء حوالي 150 وحدة سكنية، وقد توقف البرنامج عن العمل خلال الربع الثاني من العام 2014 مع تشديد الحصار وعدم إدخال مواد البناء ويوجد احتياج فعلي لإعادة ترميم وبناء حوالي 1530، وبعد الحرب على غزة فإن هناك حوالي 20 ألف أسرة فقدت منازلها مما سيشكل عائق أمام استمرار هذا البرنامج حيث ستتوجه أموال المانحين نحو مشاريع إعادة الإعمار.



6. برنامج التمكين الاقتصادي:

يعد برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً (DEEP) من أهم برامج التمكين المنفذة في الأراضي الفلسطينية، حيث يهدف لدعم تمكين الأسر الفقيرة ليعتمدوا على ذاتهم، والعمل على التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر ومساعدتها على الخروج من تلقي المساعدات لتصبح قادرة على توفير الدخل بشكل مستقل من خلال الوصول إلى رزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي تُلبي احتياجاتها، ويمول البرنامج من قبل البنك الإسلامي للتنمية وينفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ويعمل البرنامج على استهداف الأسر المسجلة في قوائم وزارة الشؤون الاجتماعية وقد بلغ عدد الأسر التي تقدمت بطلب للحصول على مشروع صغير حوالي 1200 أسرة، حيث يسير العمل في البرنامج بشكل طبيعي.

ثانياً: برامج رعاية الطفولة:

1. رعاية الطفولة (الحليب واللبمبز):

تدير هذا البرنامج الإدارة العامة للأسرة والطفولة حيث توفر الحليب واللبمبز للأطفال الذي يعانون من مشكلات صحية ولأبناء الأسر الفقيرة، ولم يكن في مخزون الوزارة أي من هذين الصنفين في يونيو 2014 ولكن نتيجة للحرب على قطاع غزة وتدفق المساعدات الإنسانية فقد توفرت كمية من هذه المساعدات حيث قامت الإدارة العامة للأسرة والطفولة بتوزيع (11 ألف لتر حليب سائل- 93 علبة حليب جاف- 2148 باكو حليب- 160 باكو ورق معطر- 120 كرتونة فوط صحية- 1500 كيس دوار غسيل- 200 قطعة بسكويت- 25 زجاجة رضاعة- 52 علبة سيريلاك) حيث وزعت على حوالي 1500 طفل من أبناء شهداء وجرحى الحرب الأخيرة وأبناء الأسر الفقيرة، و500 سيدة تحضر ندوات تثقيفية وتوعوية وعلى السيدات المترددات على بيت الأمان وسيكون هناك احتياج شهري لما يكفي لحوالي 300 طفل.

2. الدعم النفسي للأطفال في ظروف صعبة:

قامت الإدارة العامة للأسرة والطفولة وتمويل من مؤسسات دولية وشخصيات اعتبارية قامت بتنفيذ 8 مهرجانات طفولة لأبناء الشهداء وأبناء متضررة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، كما يقدم مرشدو الطفولة في الإدارة العامة للأسرة والطفولة بإجراء جلسات فردية وجماعية للدعم النفسي للأطفال في ظروف صعبة، وبعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة وحسب تقديرات الإدارة العامة للأسرة والطفولة فهناك 64 ألف طفل من أسر الشهداء والجرحى أو ممن هدمت بيوتهم كلياً أو جزئياً غير قابل للسكن بحاجة للدعم النفسي مع أسرهم، وتقوم دائرة الجمعيات بالإدارة العامة للتنمية والتخطيط بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية المختصة لتنفيذ برامج التفرغ والدعم النفسي للأطفال.

3. برنامج التواءم:

وهو عبارة عن برنامج لمساعدة الأسر على رعاية توائمها رعاية ملائمة لتحقيق نمو سليم، حيث يتم تقديم مساعدة نقدية بدل حليب و بامبرز بواقع 100 شيكل شهرياً لكل طفل وتوفير مربية لمساعدة للأم التي تنجب أربع توائم فأكثر لمدة ستة شهور على برنامج التشغيل المؤقت، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج في شهر يونيو حوالي 26 أسر بواقع 86 طفل، وهو متوقف حالياً لعدم توفر التمويل المطلوب له وذلك لان حكومة الوفاق الوطني لم تأخذ دورها حتى الآن بعد مرور أربعة شهور على تشكيلها.



4. رعاية الأيتام:

يعتبر ملف الأيتام من الملفات التي تهتم به وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال الإدارة العامة للأسرة والطفولة، وقامت الوزارة خلال العام 2013 بإجراء تعداد شامل للأيتام في قطاع غزة حيث بلغ عددهم حوالي 22820 يتيم فاقد الأب، ونتيجة للحرب الأخيرة على قطاع غزة أضيف حوالي 1950 يتيم تعمل الإدارة العامة للأسمرة والطفولة حالياً على الإعداد لبرامج مختلفة للدعم النفسي والاقتصادي لهؤلاء الأيتام، كما سيتم خلال الأيام المقبلة كفالة هؤلاء الأطفال من قبل الهلال الأحمر الإماراتي من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية تحت برام الله، ويستمر جهد الإدارة العامة للتنمية والتخطيط بالبحث عن كفالات لهؤلاء الأيتام بالتعاون مع الخريين والجمعيات الأهلية.

ثالثاً: برامج الرعاية الاجتماعية

1. الأحداث في مؤسسة الربيع:

تواجد في مؤسسة الربيع في شهر يونيو 2014 حوالي 66 حدث ممن صدرت بحق معظمهم أحكام من محكمة الأحداث، وقد أخلي سبيلهم بضمان أماكن إقامتهم وبتوقيع من أرباب أسرهم خلال الحرب على غزة خوفاً على حياتهم لأن جميع المرافق الحكومية كانت مستهدفة، وقد عاد 55 من الأحداث للمؤسسة في شهر سبتمبر بعد إعلان وقف إطلاق النار وستعمل الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية على الطلب بالإسراع في عقد جلسات محكمة الأحداث حتى يتسنى استكمال البت في قضايا الأحداث.

2. الأدوات المساعدة لذوي الإعاقة:

في الوضع الطبيعي تعاني الوزارة من شح في توفر الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة وبعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة ومن خلال النقاش مع الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية فإنهم يتوقعوا أن يزيد عدد الأشخاص الذين يحتاجون لأدوات مساعدة حوالي 250-500 شخص انضموا حديثاً للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، حيث لم تتسلم الإدارة حتى الآن أي بيانات بخصوص ما خلفته الحرب من أشخاص ذوي إعاقة من وزارة الصحة.

3. مراكز التدريب المهني:

تعمل الوزارة على رعاية الأطفال المتسربين من المدارس والذين تتراوح أعمارهم ما بين 12-16 عاماً في خمسة مراكز تدريبية منتشرة في محافظات غزة، وقد كان عدد الطلاب المتلتحقين بالمركز خلال شهر يونيو 2014 حوالي 730 طالب حيث تخرج منهم حوالي 309 طلاب، وقد فتح التسجيل قبل الحرب لمدة أسبوع وبلغ عدد الطلاب المتلتحقين الجدد حوالي 350 طالب، وهناك طلب متزايد على التسجيل بعد الحرب خلال شهر سبتمبر 2014 ولكن المراكز غير قادرة على استيعاب عدد إضافي من الطلاب لمحدودية الموارد البشرية والمادية وضيق ورش التدريب.

4. نزيلات بيت الأمان:

تشرف الوزارة على بيت الأمان للرعاية الاجتماعية وهو بيت إيوائي للنساء حيث تم افتتاحه في العام 2010 ويستهدف النساء المعنفات وليس لديهن مأوى ولهن سلوكيات تحتاج إلى علاج، إضافةً إلى القاصرات اللواتي يرتكبن مخالفات قانونية.



في الفترة من عام 2011م حتى 2013م عالج البيت حوالي 160 حالة تم إعادتها لأسرها بعد علاج مشكلاتها، وأيضاً تتابع الوزارة تقديم الإرشاد للنساء المعنفات في بيوتهن بعد الخروج من بيت الأمان، ويوجد عدم وعي لدى المجتمع بأهمية هذا البيت ودوره في الحد من العنف ضد المرأة وتقديم الاستشارات الاجتماعية والقانونية للنساء المعروضات للعنف، كما أن البيت يفتقر لوجود تغطية إعلامية لتوعية المجتمع بأهميته.

5. رعاية المسنين:

يعتبر المسنون من الفئات التي أوكلت رعايتها لوزارة الشؤون الاجتماعية، ومن خلال المتابعة نجد أن هيكلية الوزارة تفتقر لوجود دائرة أو قسم يهتم بهذه الفئة ويرعاها، وإنما يتم الاكتفاء بإدراجها ضمن الفئات التي تتلقى خدمات اجتماعية (مساعدات نقدية وتموينية وتأمين صحي) من خلال الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية، وقد قامت الإدارة العامة للتنمية والتخطيط خلال العام 2014 بالعمل على توفير احتياجات 39 من كبار السن يقيمون في مستشفى الوفاء لرعاية كبار السن ممن لا يوجد لهم أقارب أو مأوى من خلال الجمعيات المحلية ومؤسسة كبار السن العالمية (Help Age)، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن هذه الفئة تمثل حوالي 4.4% من عدد سكان قطاع غزة وهي بحاجة لوجود جهة رسمية ترعاها وتتابعها.

رابعاً: برامج المرأة

تدير الوزارة في قطاع غزة مركزي تمكين للمرأة والمجتمع في كل من النصيرات وجباليا حيث يقدم المركزان دورات وندوات دينية وتثقيفية واجتماعية ونفسية وصحية وقانونية من أجل الارتقاء بمستوى المرأة والمجتمع، وقد بلغ عدد السيدات متلقيات خدمات المركزين خلال شهر يونيو 2014 حوالي 9000 سيدة وطفل حيث كانت تلك الفترة بداية العطلة الصيفية كما نظم المركزين مخيمات صيفية للنساء والأطفال (الذكور من سن 6-12 عام، الإناث من سن 6-16 عام) بينما خلال شهر سبتمبر 2014 بلغ عدد طالبي الخدمات ومتلقيها حوالي 2000 سيدة وطفل حيث تشغل السيدات مع بداية العام الدراسي في التأكد من انتظام أبنائهم في المدرسة ويتم حالياً وبشكل مستمر عقد برامج للدعم النفسي بالتنسيق مع الإدارة العامة للأسرة والطفولة تعقد للأطفال بعد الحرب، وتتوقع وحدة المرأة أن يزيد عدد طالبي الخدمة من المركزين في الأيام المقبلة نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية بعد الحرب الأخير على قطاع غزة يوليو 2014.

ما تزال الوزارة مستمرة في تقديم خدماتها للفئات التي ترعاها، كما عملت طواقمها على إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للأسر المتضررة أثناء الحرب على غزة يوليو 2014، هذا وتستمر أزمة رواتب موظفي غزة اللذين لم يتلقوا مرتباتهم منذ 8 أشهر، مما يهدد قدرة الموظفين على الاستمرار في عملهم، في ظل زيادة ملحوظة في الطلب على خدمات الوزارة نتيجة لانضمام الآلاف من الأسر الفلسطينية التي هدمت بيوتها كلياً أو جزئياً غير قابل للسكن أو جزئياً وكذلك الأسر التي فقدت مصدر رزقها، للأسر الفقيرة مما يشكل خطراً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة.